

ويجوز منتملق به وبيته نائب الفاعل لا يقال هذا انكرار مع قوله في رايي الصلاة
 وشبه اقتداء المأموم لا نقول ذكره هناك لبيان ان بيته من الواجبات وهما
 لبيان شروطه ابن عبد السلام لا اعلم في هذا خلافا وكان بعض اشياخنا
 يقول هذا الشرط لا بد منه ولكنه لا يلزم التعرض له بما يدل عليه تقريبا
 اذ هناك ما يدل عليه التزاما كما انتظر المأموم اما ما بالاحرام ولو سئل
 حينئذ عن سبب الانتظار اجاب بانه مأموم وما قال المظاهر انتهى
خلاف الامام لا يشترط في حقه نية الامامة خلافا لابن القاسم في اشتراط
 نيته مطلقا غير بالغ على عدم اشتراط نيتها من الامام بقوله **ولو تجوز**
 وانما راجع الى الفتنة ان يشترط في نية قولها باشتراط الجماعة فيهما
 واستدل على ما بالغ عليه بما في توضيحه عن المدونة انه لو لم يكن الا نسا
 صلبين اذ اذ يقول صاحب الجواهر الجماعة غير مشترط فيها انتهى
 وارجيب عما في المدونة بانه فرض نادر والكلام على الغالب وبيان معنى كلام
 صاحب الجواهر انها تصح فردي فان قصد الجمع فلا بد من نية الامامة بشرط
 استثنائي مما يتعلق بالامام مسارا لا بد من نيته الامامة فيها بقوله
الاجمعة لان الجماعة شرط فيها فلو لم ينو الامامة لم تصح جمعة كافر
 وشطر صلاهما لم يطلبا فيهما على امامهم **وجمعا** ايلة المطلقا كل جماعة جمع ابن
 عطاء الله انظرها لنية في الثانية لانيها التي تظهر تأثير الجمع فيها لتقدمها
 على وقتها او نيتها اذ السنة المجمع ولا يقبل الا بين اثنين **وخوفا** على
 صفة لان اداها على تلك الصفة لا يصح الا بالامام **ومستحلفا** لانه نوي
 اذ انه مأموم فلا بد من نيته الامامة ليميز بين النبيين **كفضل جماعة**
 في صلوات الخمس لا تحصل له الا بنية الامامة فلو صلي منفردا ليجازيتم
 به لحصل الفضل المأموم له وعليه **الاكثر واختار** الخ في هذا الفرع
خلاف قول الاكثر فيحصل له عنده فضلها وان لم ينو الامامة
 وعلى راي الاكثر تصح كما يحصل فضلها بخلاف ما قيل في ان عدم النية
 فيها يبطل ابن عبد السلام وابن عرفة ويلزم على ما عليه الاكثر عبارة من
 ايتم به غيره ولم ينو الامامة في جماعة انتهى واذ ابن عرفة وغيره مسألة
 اخري فقال سمع ابن معاوية ابن القاسم من ام نساء تمت صلاتهن ان نوي

Copyright